● نحن والمجتمع

صلاح شحادة ... أسطورة العمل الجهادي على أرض فلسطين

الوفاق / وكالات - كان المطلوب الأول للاحتلال بعد حياة عسكرية وجهادية استمرت قرابة عشرين عامًا، ترك خلالها مؤسسةً عسكريةً قويةً زرعت الخوف والرعب في نفوس جنود الاحتلال "الإسرائيلي" حتى أشرف على اغتياله رئيس وزراء الكيان "الإسرائيلي" ليكون بحق رجلاً تحاربه دولة. إنه الشيخ صلاح شحادة مؤسس كتائب القسام ومبتكر اقتحام المغتصبات ومطوّر السلاح، بدءًا من الهاون ومضادات الدبابات الى القذائف والصواريخ.

مرحلة التأسيس

في عام ١٩٨٤ أسس القائد الشهيد أول جهاز عرف باسم "المجاهدون الفلسطينيون"، كان عبارة عن مجموعة من الخلايا العسكرية السرية التي نفذت سلسلة من العمليات ضد الاحتلال، وكان المسؤول عن تدريب الأفراد على استخدام السلاح.

وفي عام ١٩٨٨، طوّر شحادة من استراتيجية المقاومة لتنتقل إلى مرحلة جديدة من قتل الجنود إلى أسرهم من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية، فشكل الوحدة الخاصة في الكتائب "١٠١" التي أوكل إليها مهمة أسر الجنود، ووضع خارطة الطريق لتشكيل بنية المؤسسة العسكرية التي صار اسمها كتائب الشهيد عز الدين القسام في عام ١٩٩١ والتي أصبحت تُحاكي الجيش النظامي اليوم.

الاعتقالات ومواصلة العمل الجهادي

تعرّض صلاح شحادة للعديد من الاعتقالات في سجون الاحتلال كما لملاحقات من السلطة الفلسطينية، ففي عام ١٩٨٤ اعتقل، ثم أطلق سراحه سنة ١٩٨٦، ليعاد اعتقاله عام ١٩٨٨ على خلفية اتهامه من قبل الاحتلال بالمسؤولية عن عملية أسر الجنديين الإسرائيليين آفي سبورتس وإيلان سعدون.

تفرغ لمقاومة الاحتلال حيث استكمل شحادة بناء الجهاز العسكري وترتيب صفوفه من جديد، وكان المشرف والعقل المدبر للعمليات الاستشهادية في الانتفاضة الثانية التي أسفرت عن مقتل العشرات من جنود الاحتلال واعتبرها شحادة "نقطة انطلاق نحو تحرير فلسطين".

المطلوب الأول للاحتلال

صنفه كيان الاحتلال بـ "أخطر رجل"، ووضعه على رأس قائمة الاغتيال، وسعى بكل أجهزته لمطاردته والوصول اليه. واعتبره رئيس حكومة الاحتلال الأسبق أريئيل شارون بمثابة "العدو الأول لإسرائيل"، الذي قال عند استشهاد القائد شحادة "ضربنا أكبر ناشط في حماس، الشخص الذي أعاد تنظيم حماس في الضفة الغربية من جديد، إضافة إلى النشاطات التي نفذها في قطاع غزة".

الاستشهاد

في الثالث والعشرين من شهر تموز عام ٢٠٠٢ ألقت طائرات الاحتلال الحربية قنبلة تحمل وزناً كبيراً من المتفجرات في حي الدرج شرق مدينة غزّة ، فاستشهد القائد صلاح شحادة ومعه ١٨ فلسطينياً بينهم زوجته وأطفال، في عملية وصفت بالمجزرة.

ضمن انتهاكاته اللاإنسانية للحقوق؛

الكيان الصهيوني الوحيد في العالم الذي يحاكم الأطفال

الوفاق/ وكالات - أفرجت سلطات الاحتلال الصهيوني عن عدد من الأطفال الفلسطينيين من سجونها، ضمن اتفاق تبادل الأسرى بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، وفي هذا السياق سنتطرق إلى واقع اعتقال الأطفال الفلسطينيين في ظل السياسة الممنهجة التي تستهدف إخافة هؤلاء الأطفال وإبعادهم عن ساحات الجهاد وتدمير مستقبلهم بكافة السبل.

الاعتقال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية

ينص القانون الدولي وتحديدًا اتفاقية الطفل في المادة (١٦) أنه: "لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته"، وأيضًا للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هكذا ممارسات.

هذا الحق العالمي استثنى الاحتلال منه أطفال فلسطين وسلبهم صفة الطفولة، فدون رادع ودون أية حواجز يقوم الاحتلال باستمرار باعتقال الأطفال، دون سن الثامنة عشر، معتمداً في ذلك على قانون القضاء الصهيوني الذي يعتبر أن الطفل الفلسطيني هو كل إنسان دون سن السادسة عشر بالإضافة إلى الأمر العسكري ١٣٢، والذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أطفال في سن ١٢ عامًا باعتبارهم "مشاريع مخربين"، ويخضعهم للمحاكمة في المحاكم العسكرية وليس في المحاكم المدنية.

هذا وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ نحو مليون فلسطيني، أكثر من خمسين ألف حالة اعتقال سجلت في صفوف الأطفال الفلسطينيين (ما دون سن الـ ١٨ وفقًا للقوانين الدولية)؛ اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢ نحو ٨٨٢ طفلًا فلسطينيًا، منهم ٦٥٤ طفلًا من القدس ويشكلون الغالبية العظمى ما نسبته ٧٤,١٪ من إجمالي الأطفال الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال في العام ٢٠٢٢، وبلغ عدد الأسرى الأطفال والقاصرين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية عام ٢٠٢٢ نحو ١٥٠ طفلًا وطفلة في معتقلات "مجدو"، و"عوفر"، و"الدامون"؛ بعضهم جرحى بحالات خطرة، وبعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات، وذلك وفق تقارير مؤسسات الأسرى.

نفذ الكيان الصهيوني هذه الإعتقالات بحق أطفال فلسطين على الرغم من أنّ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان شدّدت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ومنحهم فرص التعليم والنمو بشكل آمن وسليم، لكن قوات الاحتلال، وبتعليمات مباشرة من أعلى المستويات السياسية والأمنية في الكيان، جعلت اعتقال الأطفال الفلسطينيين هدفاً أولياً، ومارست التعذيب المُحرم دولياً بحقهم منذ اللحظة الأولى للاعتقال.

"إسرائيل" تخطط لسجن فئة عمرية جديدة من أطفال فلسطين

في خطوة جديدة من سياسة استهداف أطفال فلسطين عدلت "إسرائيل" قوانينها الخاصة باعتقال الأطفال الفلسطينيين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وزجهم بالزنازين، وأتاحت للمشرع في محاكمها فرض أحكام بالتوقيف على ذمة التحقيق والسجن الفعلي على القاصرين الفلسطينيين من عمر ١٢ سنة. فقد صادقت اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون التشريع في "الكنيست"، على قانون يسمح بإصدار قرار بسجن الأطفال الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات ضدها من عمر ١٢ سنة. ويشمل القانون الأطفال المتهمين في ارتكاب جرائم قتل صهاينة أو محاولة الشروع في القتل، وينص "في حال تنفيذ عمليات من المراهقين يجب أن تكون العقوبة أشد، ويجب تغيير النهج حتى لا يكون من الممكن إعادة تأهيل قاصر جاء لتنفيذ هجوم، بل سجنه".

يهدف العدو الصهيوني عبر هذا القانون الجديد إلى خلق حال من الردع ووقف مشاركة هؤلاء الفتية في الأحداث التي يشهدها الكيان الصهيوني من عمليات ينفذها قاصرون.

خلق جيل خائف وضعيف

يتعمد الاحتلال تكثيف اعتقال القاصرين بهدف ردعهم عن المشاركة في المواجهات مع الاحتلال أو التفكير في تنفيذ أعمال مقاومة، وتدمير مستقبل الأطفال، وخلق جيل ضعيف وخائف. لذلك أعطى الضوء الأخضر لجنوده باستهدافهم بالقتل والاعتقال والحبس المنزلي والإبعاد وغيرها من الجرائم.

كذلك، واصلت محاكم الاحتلال خلال العام ٢٠٢٢ فرض الغرامات المالية على الأطفال، إلى جانب الأحكام الفعلية، بهدف استنزاف ذويهم، وأصبحت الغرامات تُشكل عبئاً مالياً كبيراً على الأهالي وعقاباً تعسفياً يمارسه الاحتلال بحقهم بهدف إرهاق كاهلهم، إذ إنّ محكمة عوفر وصل بها الأمر إلى إصدار غرامات مالية بما يوازي ١٣٧ ألف دولار بحق قاصرين. كما وأصدرت سلطات الاحتلال خلال عام ٢٠٢٢ أيضاً ما يزيد على ٢٤٠ أمر حبس منزلي بحق قاصرين غالبيتهم من مدينة القدس المحتلة، رغم تأثيره النفسي القاسي في الأطفال، وأصدرت أكثر من ١٣٥ قرار إبعادٍ لقاصرين، سواء عن المسجد الأقصى أو عن منازلهم، لفترات مختلفة تصل إلى عدة شهور.

حرمان مطلق من الحقوق

تحرم سلطات الاحتلال الصهيوني الأطفال الأسرى من أبسط الحقوق التي تمنحها لهم المواثيق الدولية، بل وتمعن هذه السلطات في انتهاك هذه الحقوق وتتعامل معهم كإرهابيين.

لذلك، فإنّ غالبية الأطفال الذين تم اعتقالهم تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال الإهانة والتّعذيب الجسدي والنّفسيّ، عبر جملة من الأدوات والأساليب الممنهجة المنافية للأعراف الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطّفل. وتبدأ هذه الانتهاكات فعلياً منذ اللحظة الأولى للاعتقال، وتستمر في فترة التحقيق والاحتجاز.

وتحتجز إدارة سجون الاحتلال الأطفال في مراكز توقيف وسجون تفتقر الحد الأدنى من المقوّمات الإنسانية، إذ تحرم العشرات من الأطفال من زيارة ذويهم أو من زيارة المحامي الخاص بهم، وتحرمهم من حقهم في التّعليم والعلاج الطّبي، ومن توفير الاحتياجات الأساسية لهم، كإدخال الملابس والأغراض الشخصية والكتب.

ولا تتوانى إدارة السّجون عن تنفيذ عمليات اقتحام لغرفهم وتفتيشها وفرض عقوبات بحقّهم كالعزل، وسحب الأغراض الشّخصية، والحرمان من "الكانتينا" (مقصف الطعام والشراب)، إضافةً إلى استمرار المعاملة السيئة من قبل السجانين الذين يوجهون إليهم الشتائم والتهديدات بشكلٍ مستمر، ويحتجزونهم مع معتقلين جنائيين في الكثير من الأحيان.

تدمير ممنهج لمستقبل الأطفال

كذلك يحرم الاحتلال الأطفال من أبسط حقوقهم كالحق في التعليم، إذ يمنع سنويًا نحو ٢٠٠ طفل فلسطيني من حقهم في التعليم بسبب الاعتقالات في مختلف المناطق الفلسطينية. ويعاني الأسرى الأطفال أيضًا من سياسة الإهمال الطبي والأحكام العالية التي تصل في بعض الأحيان إلى السّجن لمدة ١٥ عامًا، والمماطلة بإجراءات المحاكمة لهم حتى يبلغوا سن الرشد ليُصدِر الاحتلال بحقهم أحكامًا بالسجن المؤبد. هذا وتواصل سلطات الاحتلال فرض أنظمة عنصرية قائمة على التصنيف بحقّ المعتقلين الأطفال، ويخضعون لمحاكم عسكرية تفتقر للضّمانات الأساسية للمحاكمة "العادلة"، ودون أيّ مراعاة لخصوصية طفولتهم ولحقوقهم.

كما تُخضع سلطات الاحتلال الأطفال المقدسيين لأحكام (قانون الأحداث الإسرائيليّ)، وبشكلٍ تمييزي، وتحرمهم من حقوقهم أثناء الاعتقال والتّحقيق، وأصبحت الاستثناءات هي القاعدة في التعامل معهم. وشكّلت سياسة الحبس المنزلي والإبعاد عن المدينة المقدّسة "كعقوبة بديلة" أخطر السياسات التي خرج بها الاحتلال وتركت آثارًا واضحة على مصير الأطفال وعلى عائلاتهم وحوّلت بيت عائلة الطفل إلى سجن، وأيضاً فرض الغرامات الباهظة على عائلاتهم.

هذا وتتنصل دولة الاحتلال من الحماية الدولية التي منحتها أكثر من ٢٧ اتفاقية دولية للأطفال، تحديداً اتفاقية حقوق الطفل، وعلى الرغم من الجهود التي تواصل المؤسسات الفلسطينية بذلها في متابعة قضية الأسرى الأطفال، إلا أنّ المنظومة الحقوقية الدولية لم تحدث اختراقًا واضحًا يُفضي لوقف أو خفض وتيرة الاعتقالات والانتهاكات التي يتعرض لها الطّفل الفلسطينيّ، رغم المواقف الدولية المعلنة حيال الانتهاكات. ختاماً تُطالب المؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الطفل بأن يتحمل مسؤولياته تجاه أطفال فلسطين وما يتعرضون له من جرائم فاقت كل الحدود، وإلزام الاحتلال بتطبيق المواثيق والاتفاقيات الخاصة بالأطفال لوضع حدّ لمعاناتهم المتفاقمة بشكلٍ يومي.

يتعمد الاحتلال تكثيف اعتقال القاصرين بهدف ردعهم عن المشاركة في المواجهات مع الاحتلال أو التفكير في تنفيذ أعمال مقاومة، وتدمير مستقبل الأطفال، وخلق جيل ضعيف وخائف

● كتب اجتماعية

قصص الطفولة عن فلسطين

الوفاق/ وكالات

هل حكيت لأبنائك عن فلسطين؟ يجب عليك ذلك عبر القصص المختلفة، التي تقدم تعريف بسيط بالقضية والوطن للأطفال ليبقوا على اطلاع دائم بقضيتهم الأولى دوماً. إذ قالوا قديماً عند احتلال فلسطين" إن الكبار يموتون والصغار سينسون! خاب ظنهم وسيخيب. ما لم يعرفوه أن الأم الفلسطينية ترضع أطفالها محبة الوطن ومكنوناته جميعها، الأرض والشجر والحجر والتراب والأماكن! تُعلمهم أحقية الأرض ومشاعر الحب والانتماء وعدم الاستسلام والثقة بالله. تربي أطفالها على حب فلسطين والوطن؛ عبر سردها قصصاً لهم عن فلسطين تتناقلها الأجيال. وفي ظل الظروف الحالية؛ والتي لابد وأن الأطفال يتساءلون أحياناً عما يحدث! من واجب الأهل تقديم الجواب المناسب. لذا عبر هذه القصص القصيرة للأطفال، تقدم نصائح تساعد على غرس حب الوطن في قلوبهم، ولتنمي بها شعور حب الوطن والانتماء.

قصة لن نرحل

كتبت الكاتبة عروب صبح قصة "لن نرحل" الرائعة، والتي تُعد نموذجاً لقصص عن فلسطين للأطفال. إذ تتحدث من خلالها عما يحدث اليوم في فلسطين، وتحديداً مدينة القدس المحتلة. حيث تدور أحداث القصة حول طفل يدعى نبيل، يعيش في مدينة يافا الفلسطينية الجميلة، الواقعة على البحر، لكن؛ وفي يوم عصيب، أتت عصابة سرقت بيت نبيل. وأجبر نبيل على الخروج من المنزل مع عائلته والسير بعيداً، إلى أن وصلوا إلى مدينة القدس. حيث استقروا مؤقتاً لأملهم بالرجوع إلى بيتهم في يافا الجميلة.

لكن وبعد مرور السنين. لم يستطع نبيل وعائلته الرجوع لبيتهم في يافا. حيث يسكنه حاليا شخص آخر. بَنَت عائلة نبيل بيتاً آخر في حي الشيخ جراح في القدس لتسكن فيه. حيث كبروا في هذا البيت ودرسوا وتزوجوا فيه. لكن ماذا حدث مجدداً؟ عادت العصابات لتسرق بيت نبيل وعائلته في حي الشيخ جراح في مدينة القدس. ليسكنه أناسٌ آخرين. لكن نبيل وعائلته وقفوا بوجههم وقالو" لن نرحل". وكتبت ابنة نبيل على حائط البيت بالخط العريض " لن نرحل".

قصة بلدي

كتبت الكاتبة ناهد الشوا عدداً من القصص عن فلسطين للأطفال، والتي تتحدث عن الوطن وحب الوطن بشكل بسيط. إذ تتحدث عن قصة طفل يعيش حياته بشكلٍ طبيعي في غرفته، وخلال ذهابه في طريق المدرسة، وحياته على الشاطئ أيضاً. لكن حياته الطبيعية هذه، ليست طبيعية بالمعنى الحرفي مقارنة مع باقي أطفال العالم، فلا توجد حياة طبيعية لطفل تتخلل يومه طائرات وقصف ورصاص.